أكدت ضرورة تخفيض كلفة اليد العاملة والمشتريات وتعزيز مرونة عملياتها

دراسة حديثة تكشف التحديات الحقيقة لشركات المقاولات الخليجية

مروان بجاني

كشفت دراسة حديثة ان شركات المقاولات العاملة في منطقة الشرق الأوسط تواجه مجموعة من التحديات تزداد تعقيداً عاماً بعد عام، وقد شكل انخفاض أسعار النفط والقضايا الجيوسياسية عنصر مفاجأة لهذه الشركات، واشارت الدراسة الى أن على هذه الشركات تجاوز التحديات الاقتصادية المعقدة من خلال تعزيز العمليات وتطوير قدراتها الإدارية، حيث يتوجب عليها أن تعتمد نهجا منظما للتعامل مع المجالات التي تستقطب النسبة الأكبر من إنفاق الشركات، وهي القوى العاملة والمشتريات، ومن الضروري أيضا تطوير نماذج تنظيمية أكثر مرونة وذلك وفقا لدراسة أجرتها استراتيجي | (بوز آند كومباني سابقا، جزء من شبكة بي دبليو سي).

وتفصيلا قال اليساندرو بورجوجنا، شريك، في «استراتيجي» في دبي، والمؤلف المشارك في الدراسة، وعضو فريق قطاع الهندسة والإنشاءات في الشرق الأوسط لدى الشركة :«استفادت شركات المقاولات المحلية سابقاً من الاستثمارات الضخمة التي ضختها الحكومات المحلية، لكن المرحلة الحالية تشهد تراجعا في الانفاق، ويعود ذلك جزئيا إلى تدني أسعار النفط، كما ساهمت متطلبات توظيف المزيد من المواطنين إلى رفع تكاليف العمالة، وقد أدت هذه العوامل بالتزامن مع التطورات الجيوسياسية الأخيرة، إلى إجبار شركات المقاولات في دول مجلس التعاون الخليجي على خفض النفقات وتضييق نطاق عملياتها». وبالنسبة للشق المتعلق بالقوى العاملة، يرى التقرير أنه يمكن للشركات أن تتخذ التدابير التالية لخفض التكاليف :

• الإدارة الفعالة للقوى العاملة، حيث تحتاج الشركات إلى خطة واضحة للقوى العاملة تقارن بين قدرات العمالة الحالية والاحتياجات المتوقعة.

• فريق متخصص لتطبيق خطة القوى العاملة والتنسيق مع بقية إدارات الموارد البشرية والتخطيط والعمليات.

• تحسين آليات توزيع العمال والهيكل التنظيمي ضمن فرق تنفيذ المشاريع وهو ما يمكن أن يساعد الشركات على خفض حجم القوى العاملة لديها وجعل عملياتها أكثر إنتاجية.

ووفقا لفادي مجدلاني، شريك في استراتيجي | في بيروت، المؤلف المشارك للدراسة، ورئيس قطاع الهندسة والإنشاءات في الشرق الأوسط لدى الشركة، فإن هذه المعايير قد تساعد الشركات بشكل فعال على تقليل تكاليف العمالة بنسبة تتراوح بين 10% و20%، مع الحفاظ على معايير الجودة والالتزام بالجداول الزمنية للإنجاز. وتعد عملية الشراء الفعالة بتكلفة أقل أمرا ضروريا لأن المشتريات بما فيها المواد والخدمات تمثل نسبة 60% من إجمالي تكلفة المشاريع. ويجب على الشركات تطوير عمليات الشراء الخاصة بها من خلال تحليل المشتريات وتصنيفها وتخطيطها وإدارة التدفق النقدي بالإضافة إلى الاستفادة من التكنولوجيا، لذا فإن خفض تكاليف الشراء يبدأ مع تحليل كامل لما تقوم به الشركة من عمليات شراء، وممن تقوم بالشراء منه، وأين تكمن فرص التوفير، وكيف يمكن للشركات أن تتفاوض على شروط أفضل مع مورديها. ومع تكوين صورة واضحة عن المشتريات المطلوبة، يمكن للشركات تنفيذ عدة تدابير لخفض التكاليف من خلال ما يلي :

• تخطيط وتجميع المشتريات لكل المشاريع مجتمعة، وليس على أساس كل مشروع على حدة، يمكن أن يؤدي إلى الحصول على أسعار أفضل وعقد شراكات استراتيجية مع الموردين الرئيسيين.

• تنسيق عمليات الشراء مع الإدارة المالية يمكن أن يؤدي إلى شروط دفع أفضل، وإمكانية أكبر لتوقعات التدفق النقدي ، والحد من حالات التخلف عن الدفعات.

• يمكن للتقنيات، على غرار نظام إدارة موارد المؤسسات (ERP)، أن تجعل الشراء أسرع وأكثر كفاءة، وأكثر دقة.

ويمكن من خلال هذا الإجراء مساعدة شركات المقاولات على خفض إجمالي تكاليف المشتريات بنسبة تتراوح بين 5 إلى 15%.

تحتاج شركات المقاولات في دول مجلس التعاون الخليجي إلى إنشاء مؤسسات أكثر مرونة، على سبيل المثال، يجب على الشركات اعتماد المركزية في إدارة شؤون المشتريات والقوى العاملة للاستفادة من حجم العمليات. كما يمكن للشركات تطوير قدراتها الإدارية الأساسية مثل إدارة المشاريع ومراقبة التكاليف والتخطيط والعقود والجودة والصحة والسلامة والأمن والبيئة، والتي لا تكون عادة بمستوى المعايير المتبعة من قبل الشركات العالمية. كما يمكن أن تطور الشركات ثقافة الأداء بحيث يتشارك الموظفون في مختلف المستويات الوظيفية بالمسؤولية بالتزامن مع تعزيز عملية المساءلة عوضا عن مجرد تنفيذ المهام الأساسية الموكلة إليهم.

ويقول مروان بجاني، مدير في «استراتيجي | » في دبي، والمؤلف المشارك في الدراسة، وعضو قطاع الهندسة والإنشاءات في الشرق الأوسط لدى الشركة: «قد تبدو الإجراءات المطروحة كخطوات كبيرة وجريئة، إلا أن ظروف الحالية التي يشهدها سوق المقاولات في دول مجلس التعاون الخليجي تتطلب ذلك، ويضيف: من خلال اتباع هذه الخطوات، يمكن للشركات الخليجية خفض التكاليف، والعمل بأسلوب أكثر مرونة وتأهيل نفسها للنجاح بغض النظر عما يخبئه المستقبل».

«هواوي» تكشف النقاب عن خمس مبادرات للتحول الرقمي في قطاع الاتصالات

شركة هواوي

كشفت «هواوي» قبيل انطلاق المؤتمر العالمي للهواتف المتحركة هذا العام عن إطلاقها خمس مبادرات متميزة في قطاع صناعة الاتصالات، وذلك في إطار تسريع عملية التحول الرقمي. وتعتبر تلك المبادرات والحلول الناجمة عنها التزاما طويل الأمد من الشركة لبناء عالم أكثر تواصلا وتعزيز عملية التعاون عبر هذه الصناعة.

وتمثل تلك المبادرات فرصا جديدة لمزودي خدمات الاتصالات في الشرق الأوسط والعالم، حيث من المتوقع أن يحقق سوق صناعة الفيديو مكاسب بقيمة 100 مليار دولار، وسوق الحوسبة السحابية تريليون دولار، وأن يحقق قطاع إنترنت الأشياء عشرة أضعاف النمو الحالي. وتصف «هواوي» تلك المبادرات على أنها مشروع ضخم يضم فيديو منتشر على نطاق واسع، وتمكين تقنية المعلومات على نطاق واسع ، وعمليات تشغيل ذكية على نطاق واسع، وبنية هيكلية مرنة على نطاق واسع، وقنوات واسعة الانتشار على نطاق واسع.

وستكشف «هواوي» خلال انعقاد المؤتمر عن مبادرة جديدة أخرى على أقل تقدير، وذلك بهدف زيادة قاعدة عملائها، إذ من المتوقع أن تبرم اتفاقيات جديدة مع أبرز مشغلي خدمات الاتصالات في الشرق الأوسط تتناول تطوير المدن الذكية، وتطبيقات إنترنت الأشياء، ودعم أجندات الحكومات المتعلقة بالتحول الرقمي.

وفي معرض تعليقه على المبادرات، قال ويليام إكس يو، المدير التنفيذي لمجلس الإدارة وكبير مسؤولي التسويق الاستراتيجي في هواوي: «إن التحول الرقمي هو بمثابة محرك جديد لنمو صناعة الاتصالات، حيث سيعزز عملية ابتكار صناعات أخرى، ونحن في هواوي سنواصل دعم هذه الصناعة لمساعدة الشركات العاملة فيها على بناء نظام منفتح لتسريع عملية التحول الرقمي».

وبحسب التوقعات، فإن عدد مستخدمي شبكات النطاق العريض سيصل إلى أربع مليارات مستخدم وسيتم ربط أكثر من 100 مليار شيء ببعضه رقميا، وسيزداد استهلاك كل شخص للبيانات نحو 500 ضعف من استخدامه الحالي. ومع تداخل وتقارب العالمين الرقمي والمادي ببعضهما بسرعة كبيرة يزداد طلب المستهلكين على خوض تجربة رودز «ROADS» وهي بمعيار جديد يمثل اختصاراً لكل من (الزمن الحقيقي، عند الطلب، الجميع متصل بالإنترنت، أفعلها بنفسك، اجتماعي).

وليتمكن قطاع صناعة الاتصالات من توفير تجربة رودز «ROADS» وتلبية احتياجات عملائه المتنوعة، فعليه أن يزيد من آفاق رؤيته وأن يدعم قنوات التواصل والبيانات والخدمات لشركائه وأن يحتضن مبادرات التحول الرقمي الضخمة وأن يتشارك المصادر ضمن إطار شراكات متكاملة.

خلال الفترة من 7 إلى 10 مارس المقبل

«إتش إم جي» و«هومز العقارية» تشاركان في «العقارات الكويتية والدولية»

محمد بن جواد العرادي

منال رمزي

اعلنت مجموعة «إتش إم جي» العقارية عن مشاركتها في معرض العقارات الكويتية والدولية الحدث العقاري الأكبر والأبرز في الكويت على الإطلاق من تنظيم شركة إكسبو سيتي لتنظيم المعارض والمؤتمرات خلال الفترة من 7 إلى 10 مارس المقبل في الريجينسي.

وأكدت المجموعة حرصها على المشاركة في مختلف الفعاليات العقارية المحلية والإقليمية والدولية، وذلك بهدف تعزيز حضورها على المستوى الإقليمي والعالمي، وطرح فرص ومشاريع عقارية واستثمارية متعددة محليا وإقليميا ودوليا بما يعزز اساليب الاستثمار وفنون التسويق والوساطة والعقارية لدى المجموعة.

وقال نائب رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب محمد بن جواد العرادي ان مشاركة «إتش إم جي» في معرض العقارات الكويتية الدولية إلى جوار كبرى شركات العقار المحلية والإقليمية والعالمية يهدف لمواكبة المؤشرات الإيجابية المتمثلة في انتعاش حركة الأسواق العقارية المحلية والدولية.

واشار إلى أن المعرض يوفر فرصة فريدة في تلبية احتياجات مطوري السوق العقاري وخبراء صناعة العقار للحصول على أحدث ما في سوق العقار الدولي من عروض.

وأكد العرادي حرص المجموعة الدائم على تقديم أفضل الخدمات العقارية لعملائها، واستقطاب مستثمرين عقاريين بما توفرها لهم من فرص استثمارية مدروسة.

من جانب آخر اعلنت شركة هومز العقارية عن مشاركتها في المعرض

حيث اكدت الرئيس التنفيذي لشركة هومز العقارية منال رمزي حرص الشركة على تقديم خدمات أفضل لعملائها تماشيا مع رؤية الشركة المستقبلية والاستثمار الآمن وهدفها نحو تحقيق النجاح في تلبية احتياجات عملائنا .

وتابعت « من هنا كان علينا توفير أفضل فرص الاستثمار العقاري في بعض من بلدان العالم التي تحظى بأعلى نسب للنمو العقاري عالميا ومنها انجلترا وتركيا ».

ولفت رمزي إلى أن الشركة الشركة بتقديم أفضل مشاريعها بدولة تركيا والتي تتمتع بالرفاهية والتسليم الفوري والاستثمار الجيد بعائد 16% الذي يوفر للعميل تملك الوحدة وضمان ايجاري 1000 دينار شهريا مع ضمان اعادة البيع في حالة رغبة العميل بعد انتهاء مدة الاستثمار بعائد لا يقل عن 20% زائد عن ثمن الوحدة وهذا بعد المشروع الاستثماري الاول الذي يضمن للعملاء تملك العقار مع ضمان هذه القيمة الإستثمارية .

وأشار إلى ان مشاريع الشركة تتنوع داخل دولة تركيا في مدن عدة مثل اسطنبول وبورصة وكوشداسي وطرابزون .

وتابعت « تطرح تطرح الشركة في المملكة المتحدة أفضل المشاريع ومن ابرزها مشاريعنا بمدينة مانشستر التي تتمتع بالرفاهية والتسليم الفوري والموقع الممتاز بسنتر المدينة حيث القرب من جميع الخدمات والمجمعات والاستثمار الجيد بعائد 13% سنويا.

وأكدت رمزي ان العديد من مشاريع الشركة الاستثمارية الجيدة الاخري داخل المملكة مثل مدينة ليفربول بسنتر المدينة ومدينة ليستر التي تتمتع بعوائد استثمارية مرتفعة لقربها من مدينة لندن واسعارها الجيدة .

بعد قرار تعيين مساعد المزيد مديراً لإدارة الفروع

بنك وربة: حريصون على تبني المهارات الكويتية واعطائها الفرصة الكاملة

مساعد المزيد

يلتزم بنك وربة - البنك الأسرع نموا في دولة الكويت - والذي يقدم مجموعة متنوعة وكاملة من الخدمات المصرفية والاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ببنود استراتيجيته لتطوير الكفاءات الكويتية ومنحها الدعم اللازم لكي تبرهن عن كفاءاتها المهنية حرصا منه على دعمها والاستفادة من خبراتها ومهنيتها في كافة ادارات البنك؛ وبناء عليه أعلن البنك عن تعيين مساعد مزيد المزيد مديرا لإدارة الفروع في المجموعة المصرفية والذي سيكون مسؤولا عن الإشراف على اداء فروع البنك ومتابعة تطورها وتصميم خطة توسع طموحة لكي تشمل كافة المناطق الكوينية وتلبي احتياجات العملاء، كما سوف يؤدي دورا محوريا في تحسين وتعزيز السبل لتقديم خدمات ومنتجات جديدة ومبتكرة تلبي احتياجات ومتطلبات العملاء التمويلية والمصرفية بارقى المعايير المهنية.

وحول التعيين الجديد، صرح بنك وربة بأننا حريصون على تبني المهارات الكويتية واعطائها الفرصة لكي تصقل كفاءاتها المهنية مما سوف ينعكس ايجابا على اداء البنك بشكل عام. ونحن ملتزمون بضم الكوادر الكويتية الى فريق عملنا ومنحهم كافة الدعم اللازم لكي يبدعوا في أدائهم". واضاف البنك: "اننا سعداء بانضمام مساعد مزيد المزيد الى فريق عمل وربة ونجد فيه كفاءة كويتية رفيعة المستوى تعزز من ثقتنا من انه سوف يساهم وبفعالية في تعزيز انتشار فروع البنك تبعا لاستراتيجيته التوسعية لمزيد من الانتشار".

هذا و ينضم مساعد مزيد المزيد الى فريق عمل بنك وربة لخبراته في العمل المصرفي المتراكمة في ادارات مختلفة من ادارة التمويل الشخصي، خدمة العملاء وصولا الى ادارة الفروع وذلك في عدد من البنوك المصرفية. إضافة إلى حمله المؤهلات والشهادات المعتمدة من ارقى الجامعات.

ومن جانبه ابدى المزيد شكره وفخره للإدارة التنفيذية بالثقة التي أولتها له الإدارة خاصة وان البنك يثبّت حضوره ويسجل نموا سريعا في ظل المنافسة بين البنوك الإسلامية والتقليدية، الأمر الذي يزيد من حجم المسؤولية الملقاة على عاتق فريق عمل بنك وربة للرقي بمستوى الخدمات لتكون دائما مواكبة لتطلعات العملاء واحتياجاتهم.

هذا ويستمر بنك وربة في تطوير الكفاءات الوطنية حيث فان بتخريج مجموعة من المتدربين بمعهد الدراسات المصرفية كما يدعم أيضا الشباب من الطلاب الكويتيين عبر رعايته للعديد من الفعاليات الثقافية والتربوية لايمانا وانه يرى فيهم عماد الكويت وغدها الواعد في حال تم تدريبهم واعدادهم وفقا لمعايير مهنية راقية لكي يخوضوا غمار العمل ويثبتوا كفاءاتهم ويتنافسوا للرقي بادائهم، وذلك تطابقا مع استراتيجيته التنموية للمجتمع بكافة فئاته لاسيما فئة الشباب.

«الشارقة» تعتمد موازنة عامة بـ 20.3 مليار درهم

اعتمدت إمارة الشارقة الموازنة العامة خلال العام 2016 الجاري، وذلك بإجمالي نفقات بلغت نحو (20.3) مليار درهم إماراتي.

وتضمنت موازنة إمارة الشارقة لعام 2016 زيادة مخصصات الإنفاق الحكومي في الإمارة بنسبة 2%، وذلك مقارنة بموازنة عام 2015، مع التركيز على تعزيز وتطوير مؤشرات كفاءة الإنفاق الحكومي للإمارة.

وقال الشيخ محمد بن سعود القاسمي، رئيس دائرة المالية المركزية: «تراعي موازنة العام 2016 زيادة الاستثمار بالكوادر البشرية باعتبارها عنصرا أساسيا في عملية البناء والتقدم، وذلك من خلال تهيئة البيئة التنظيمية المناسبة، وتوفير الدعم اللازم لتشجيع الإبداع والابتكار».

بدوره، قال وليد الصايغ، مدير عام دائرة المالية المركزية أن مستوى الإنفاق الحكومي خلال موازنة العام 2016 زاد بنسبة (2%)، حيث بلغ إجمالي النفقات المعتمدة في الموازنة العامة للإمارة لعام 2016 نحو (20.3) مليار درهم. وخلال موازنة العام الجاري استحوذت المصروفات التشغيلية احتلت المرتبة الأولى بنسبة (41%) من إجمالي النفقات الحكومية، والرواتب والأجور بنسبة (26%)، بينما جاءت نسبة المخصص للإنفاق على مشاريع التطوير الرأسمالي للبنية التحتية بنحو (14%) من إجمالي الموازنة العامة، وهذه النسبة تعكس اهتمام الشارقة بتبني منظومة مستمرة في تنفيذ المشاريع الرأسمالية، وذلك من أجل توفير أفضل الخدمات للمستثمرين المحليين والدوليين، في حين بلغت نسبة تسديدات القروض بنحو (9%) من إجمالي الموازنة العامة.

وأكد المدير العام للدائرة أن اقتصاد إمارة الشارقة يعتبر من الاقتصاديات ذات الطبيعة المتنوعة التي لا تعتمد على مصدر واحد لإيراداتها في تمويل الموازنة العامة للحكومة، معبراً عن جدية حكومة الإمارة في تنمية إيراداتها من خلال تطوير الخدمات الحكومية، بحيث تتوافق هذه الإيرادات مع طبيعة الأنشطة الاقتصادية والتجارية والصناعية والخدمية والثقافية والتعليمية والسياحية المتنوعة. والتوزيع التالي يوضح مكونات العناصر الأساسية لموازنة الإيرادات لعام 2016، والذي شكلت فيه الإيرادات التشغيلية المتنوعة للدوائر والهيئات والمؤسسات الحكومية نحو (85%) من إجمالي الإيرادات، في حين شكلت الإيرادات الرأسمالية نحو (13%) من مجموع الإيرادات الحكومية، أما إيرادات الغاز والنفط فقد بلغت نحو (1%)، بينما تبلغ إيرادات الضرائب نحو (1%) من مجموع الإيرادات المتوقعة لعام 2016.

وخلال العام 2016 زادت الإيرادات الحكومية للشارقة بنسبة (8%) مقارنة بعام 2015، بسبب زيادة أرباح استثمارات الحكومة المتنوعة بنسبة (75%) لعام 2016 مقارنة بعام 2015.